الأمم المتحدة S/2001/622

مجلس الأمن

Distr.: General
22 June 2001
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات المستجدة في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام فيها

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ الذي طلب فيه المجلس مني أن أطلعه بانتظام، وأن أقدم إليه تقريرا كل ٩٠ يوما عن التطورات المستجدة في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو.

٢ – ويذكر أعضاء مجلس الأمن أنني وصفت في تقريري السابق المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١ (S/2001/237) الجهود التي تبذلها الحكومة للمحافظة على النظام الديمقراطي الناشئ في البلد وتقويته في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بالإضافة إلى الأنشطة التي يقوم بها المكتب لدعم هذه الجهود.

٣ – وبعد مناقشة هذا التقرير، ناشد مجلس الأمن، في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١ في بيان للصحافة، جميع الأطراف التعاون لتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة وفعالة، وشجع زعماء غينيا – بيساو والسنغال على مواصلة الجهود الثنائية التي يبذلونها لتثبيت الحالة على حدودهما المشتركة، وأهاب بالمجتمع الدولي تقديم المساعدة الطارئة لتمكين حكومة غينيا – بيساو من تلبية أمسّ احتياجات السكان.

٤ – وبعد ذلك، قام الأمين العام المساعد إبراهيم فال، في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ بإحاطة مجلس الأمن بنتائج وتوصيات البعثة المشتركة بين الوكالات التي أرسلتُها إلى غرب أفريقيا في الفترة من ٦ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١ (S/2001/434)، وأفاد أن الحالة العامة في غينيا – بيساو ما زالت متقلبة، وتنطوي على خطورة استمرار حالة عدم الاستقرار على المديين القريب والمتوسط. وأشار إلى أن البعثة المشتركة بين الوكالات خلصت إلى أن هناك حاجة إلى مساعدة مالية طارئة ومساعدة في مجال بناء القدرات يقدمها المجتمع الدولي للحيلولة دون وقوع غينيا – بيساو مرة أخرى في صراع مفتوح.

٥ – ويغطي هذا التقرير التطورات التي استجدت منذ تقريري المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١ والإحاطة التي قدمها السيد فال، ويبرز بصفة خاصة الجهود المبذولة لتثبيت الحالة في البلد وتعزيز المؤسسات الديمقراطية الناشئة، بغية تمكينها من التصدي بصورة فعالة أكبر للأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الملحة التي يواجهها البلد. ويستعرض التقرير أيضا مساهمة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام

220601 220601 01-42057 (A)
0142057

في غينيا – بيساو في العملية الصعبة والجارية المتمثلة في بناء السلام في فترة ما بعد الصراع.

ثانيا – التطورات السياسية

٦ – تأثرت الحالة السياسية في الفترة قيد الاستعراض بالاحتكاكات القوية والمطولة بين الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة حول اختيار رئيس الوزراء. فالسيد فاوستينو إمبالي الذي عينه الرئيس كومبا يالا في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١ واجه اعتراضا شديدا من البرلمانيين، لا سيما من أحزاب المعارضة، ومن أعضاء حزب الرئيس، أيضا، وهو حزب التجديد الاجتماعي، الذي انضم إليه السيد إمبالي قبل أسبوع من تعيينه رئيسا للوزراء علما بأن السيد إمبالي كان قد رشح نفسه بصورة مستقلة للرئاسة. ورفضت الجمعية الوطنية بصورة متكررة بقيادة المعارضة تثبيت السيد إمبالي وحكومته. ونتيجة لذلك، لم يكن في البلد خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو حكومة فعالة كما أن الإعلان عن محاولة انقلاب أخرى فاشلة في منتصف نيسان/أبريل أثبت مرة أخرى ضعف العمليتين السياسية والديمقراطية. وفي خضم التوترات الاجتماعية الناشئة، انعقدت الجمعية الوطنية في ٣٠ نيسان/أبريل بناء على طلب المعارضة في دورة استثنائية لمناقشة حالة عدم الاستقرار في البلد، وأعطت الحكومة مهلة شهر واحد لكي تقدم برنامجها وتعرض الميزانية.

٧ – وخلال هذه الفترة غير المستقرة، طلب المجتمع الدولي، بقيادة أسقف بيساو من الزعماء السياسيين الدخول في حوار من أجل تحقيق الاستقرار في البلد. وواصل ممثلي، صمويل نانا – سينكام عرض مساعيه الحميدة لتسهيل الوصول إلى حل وسط. وأخيرا، في ١٧ أيار/مايو، وافقت الجمعية الوطنية بأغلبية ٥٦ صوتا مقابل ٤٣ على برنامج عمل حكومة السيد إمبالي المؤلفة من ٢٣ عضوا تم اختيارهم بصفة رئيسية من حزب الرئيس، وهو حزب التجديد الاجتماعي، وكذلك في عدة وزراء يعملون في الوزارة بصفة مستقلة. وفي ٣٠ أيار/مايو، وافقت الجمعية الوطنية على ميزانية الحكومة، بأغلبية ٥٦ صوتا وامتنع ٣٩ عضوا عن التصويت.

٨ – ومن أجل تعزيز ثقافة السلام والتسامح والحوار السياسي، نظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو في الفترة من ٢٨ آذار/مارس إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، حلقة دراسية عن تعزيز الديمقراطية المتعددة الأحزاب بالتعاون مع الأحزاب السياسية الـ ١٧ في البلد والبرلمان. وهذه الحلقة الدراسية متابعة لحلقة دراسية مماثلة عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ومولت حكومة هولندا الحلقة الدراسية التي حضرها ١٢٠ ممثلا من الأحزاب السياسية، ووسائط الإعلام، والمجتمع المدني، ونقابات العمال، واشترك فيها أيضا ٥٠ امرأة. وسهل المناقشة وجود ستة خبراء دوليين وأربعة خبراء من غينيا – بيساو ركزوا على تعزيز تفهم مبادئ المجتمع الديمقراطي تفهما أفضل.

٩ – وواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو تقديم خبرته القانونية، بحسب الحاجة، إلى اللجنة التقنية المعنية باستعراض الدستور التي أنشأتها الجمعية الوطنية بهدف جعل دستور البلد يتمشى مع الأعراف المعترف بها دوليا.

١٠ – وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار السياسي المستمرة، استمرت الأعمال التحضيرية لعقد انتخابات بلدية، المقرر الآن عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ أو أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وتلقت الجمعية الوطنية توصيات من اللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات المعنية بالتشريعات الانتخابية، وتعتزم الجمعية الوطنية وضع صيغته النهائية قريبا. وأعدت اللجنة بالفعل ميزانية الانتخابات

لا سيما أنها استمرت في الحصول على خدمات خبير في مجال الانتخابات قدمته الأمم المتحدة. غير أنه بسبب الصعوبات المالية، لم يتسن تنفيذ مختلف التوصيات، وأشارت الحكومة إلى عزمها التماس المساعدة من مجتمع المانحين لتنظيم وإجراء الانتخابات.

١١ - وواصلت غينيا - بيساو على المستوى الدولي تعزيز التعاون مع جيرانها المباشرين وغيرهم في المنطقة دون الإقليمية. وبعد قيام الرئيس يالا بزيارة كوناكري في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠١، وقّع هو والرئيس كونتيه على بروتوكول للعلاقات الودية وحسن الجوار، ودعا إلى تعزيز التعاون الثنائي، لا سيما في المجالين الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي. وخلال زيارته الثانية إلى أبوجا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه، وافق السيد يالا ونظيره النيجيري الرئيس أوباسنجو على تعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي. ولتحقيق هذه الغاية، يتوقع من أصحاب المشاريع النيجيريين في غينيا - بيساو قريبا دراسة إمكانية الاستثمار. وقدم الرئيس أوباسنجو أيضا إلى الرئيس يالا مساهمة مالية قدرها مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للمساعدة بصفة خاصة في الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة تشكيل قوات غينيا - بيساو المسلحة.

ثالثا - الجانبان العسكري والأمني

١٢ - ظلت أنشطة المتمردين في حركة القوى الديمقراطية الانفصالية لمنطقة كازامانس في مناطق الحدود بين غينيا - بيساو والسنغال تشكل أخطر تحدٍ أمني لغينيا - بيساو خلال الفترة. ومنذ أن شنت قوات غينيا - بيساو هجوما عسكريا على المتمردين في آذار/مارس ٢٠٠١ لإجبارهم على الخروج من المنطقة الشمالية الغربية للبلد، ظلت الحالة على الحدود متوترة. واستمرت الاشتباكات المسلحة بين الفصائل المتصارعة في حركة القوى الديمقراطية الانفصالية، أحيانا في أراضي غينيا - بيساو، مما سبب مشاكل أمنية إضافية، لا سيما عندما قُتل مدنيون أبرياء أو أصيبوا بجراح من جراء هذه العملية. وفي أعقاب القتال الأخير بين قوات الحكومة السنغالية والمتمردين من حركة القوى الديمقراطية الانفصالية لمنطقة كازامانس، عززت قوات غينيا - بيساو وجودها على الحدود لمنع الانسحاب المحتمل للمتمردين إلى غينيا - بيساو.

١٣ - وإن العمليات العسكرية التي يقوم بها المتمردون في حركة القوى الديمقراطية الانفصالية، بما في ذلك زرع الألغام في منطقة الحدود، لا تسبب انعدام الأمن فحسب بل تكاد تشل أيضا الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على امتداد الحدود. وإن وجود أكثر من ٣ ٠٠٠ لاجئ من كازامانس، لبعضهم صلات مشتبهة بالمتمردين، يعّقد الحالة تعقيدا أكبر. وبناء على طلب الحكومة، أرسل المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعثة إلى غينيا - بيساو في الفترة من ١٦ إلى ٢٥ نيسان/أبريل لتقييم حالة اللاجئين على امتداد حدود البلد مع إقليم كازامانس السنغالي. ودرست البعثة بصفة خاصة احتمالات إعادة توطين اللاجئين بعيدا عن الحدود والعقبات التي تعترض ذلك، أو احتمالات عودتهم الطوعية إلى السنغال. وبعد أن حددت البعثة الاحتياجات اللوجستية والمالية لنقل اللاجئين المحتمل، تقوم الحكومات المعنية في الوقت الراهن بدراسة الخطوة القادمة التي يتعين اتخاذها.

١٤ - وبسبب الانشغال بالوضع الأمني على الحدود، لم يتم عمليا إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بإعادة تشكيل القوات المسلحة على الرغم من الموافقة على ذلك من حيث المبدأ. وقد تأثرت العملية أيضا بسبب التوترات المتبقية داخل الجيش نتيجة احتجاز عدة ضباط للاشتباه في تورطهم في محاولة الانقلاب الفاشلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وبسبب عدم دفع مرتباتهم، وبسبب الانقسامات داخل القوات المسلحة على أساس حزبي وديني وإثني. والسبب الآخر للتقدم البطيء في

عملية إعادة تشكيل الجيش هو عدم وجود موارد مالية لإعادة تدريب القوات المسلحة لجعلها جيشا جمهوريا محترفا.

١٥ - وساهمت أيضا التوترات داخل القوات المسلحة والمشار إليها أعلاه في تأخير تنفيذ برنامج الحكومة للتسريح وإعادة الاندماج في المجتمع ويقدر البنك الدولي أن هذا البرنامج يحتاج إلى حوالي ١٧ مليون دولار. وعلى الرغم من ذلك تم تحقيق بعض التقدم بفضل المساعدة التقنية والمالية التي استمر البنك الدولي في تقديمها. ونتيجة لذلك تم استكمال التجربة الرائدة للبرنامج في ٨ أيار/مايو، عندما تم تسريح ٥٧١ من المحاربين السابقين في احتفال عام، وتم طمأنتهم على أنهم سيعاد إدماجهم في الحياة المدنية.

١٦ - وفي تطور إيجابي آخر في مجال الأمن، في ٥ حزيران/يونيه، عاد حراس الحدود الذين تم نشرهم لأغراض القتال في عام ١٩٩٨ لدعم القوات المسلحة للحكومة أثناء الحرب الأهلية، إلى واجباتهم العادية للحراسة تحت قيادة وزارة شؤون الإدارة الداخلية. ورحب وزير الدفاع من ناحيته بهذا التطور بوصفه خطوة هامة في إعادة تنظيم القوات المسلحة.

١٧ - وفيما يتعلق ببرنامج إزالة الألغام، ركزت الأنشطة الجارية على أكثر المناطق المأهولة. وبحلول ٣١ أيار/مايو، أدت عمليات إزالة الألغام بقيادة منظمة ''هيوم أيد'' (HUMAID)، وهي منظمة غير حكومية دولية، وبمساعدة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو إلى تدمير أكثر من ٢ ٠٠٠ لغم. ويقدر أن هناك حاجة إلى مليوني دولار لإزالة ما يقدر بـ ٥ ٠٠٠ لغم مزروع في العاصمة بيساو وحولها.

رابعا - الجانبان الاقتصادي والاجتماعي

١٨ - إن التقلب المستمر للحالة السياسية والعسكرية في غينيا - بيساو أحد أسباب تدهور اقتصاد البلد ونتيجة له. وبسبب ازدياد الفقر المدقع، فإن التوترات الاجتماعية قد ازدادت، وساهمت في إيجاد مناخ سياسي وأمني غير مستقر، الأمر الذي لا يشجع على الاستثمارات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موظفي القطاع العام الذين لم تدفع أجورهم منذ عدة شهور قاموا بمظاهرات وإضرابات عمالية، مما جعل الإنتاج الاقتصادي يتدهور أكثر فأكثر وازدادت البطالة.

١٩ - وفي هذه الظروف التي يسود فيها إنتاج اقتصادي محدود، وأسعار غير ثابتة لمحصول الكاشيو، وهو المصدر الرئيسي لدخل الدولة، تعاني غينيا - بيساو من أزمة سيولة حادة، علما بأن المساعدة الأجنبية في الوقت الراهن تمثل حوالي ٨٠ في المائة من الميزانية الوطنية التي تبلغ ٩٥ بليون من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي.

٢٠ - ومع ركود الاقتصاد، يتزايد القلق لأن الجماهير التي تعاني من البطالة والبطالة الجزئية، لا سيما الشباب منهم، يمكن أن يجتذبهم الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، فضلا عن الدعارة، الأمر الذي سيزيد من انعدام الأمن ومخاطر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٢١ - وساعد الفريق القطري التابع للأمم المتحدة الحكومة على التصدي لبعض التحديات الاجتماعية - الاقتصادية المحتملة. فوقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٧ نيسان/أبريل على اتفاق لتقديم مساعدة مالية لمدة ثلاث سنوات قدرها ٣,٧ مليون دولار لدعم الحكومة في إدارتها، وإذا تم تنفيذ هذا البرنامج فإنه سيشكل حافزا لعملية بناء السلام. كما أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان شرعت في برنامج وطني شامل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي مبادرة ترمي إلى تعزيز التدريب المهني والأعمال التجارية الصغيرة، وقعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في

١٥ أيار/مايو على اتفاق مع الحكومة لتدريب رعايا من غينيا – بيساو في علوم المختبرات وتجهيز الأسماك، وأساليب الإدارة في صناعة الأسماك.

٢٢ – ومن أجل تقييم الأداء الاقتصادي العام، بما في ذلك حالة برنامج التكيف الهيكلي الذي بوشر في عام ٢٠٠٠، زارت بعثة مشتركة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي غينيا – بيساو في نهاية أيار/مايو. ونتيجة لذلك، فإن مؤسستي بريتون وودز أجلتا حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ تقديم تقييمهما الدوري النهائي للأهداف التي حققتها الحكومة في مجال الأداء، وكانت البعثة في تقييمها الأولي قد خلصت إلى أن الحكومة لم تحقق هذه الأهداف. ودعت البعثة أيضا إلى وجود شفافية أكبر في صرف الحكومة للأموال.

خامسا – حقوق الإنسان

٢٣ – واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في غينيا – بيساو. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ركز مكتب الأمم المتحدة على تقديم الدعم على النحو الملائم للجهود التي تبذلها الحكومة لضمان احترام الإجراءات القانونية فيما يتعلق بـ ١٦٩ شخصا تم اعتقالهم في الأصل للاشتباه في تورطهم في الانقلاب الفاشل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وقد تم إحراز بعض التقدم لتحقيق هذه الغاية وبحلول ١٣ حزيران/يونيه، لم يتبق إلا ١١ ضابطا في الاعتقال. وتم الإفراج مؤقتا عن الباقين إلى حين محاكمتهم. ونتيجة لمواصلة الحكومة بذل الجهود لتحسين الأوضاع في المعتقلات، يقوم طبيب للأمم المتحدة في بيساو بتوفير الرعاية الصحية الأساسية للمعتقلين، بينما توفر اليونيسيف الأدوية اللازمة ومياه الشرب.

٢٤ – ومن أجل تعزيز القدرة التنفيذية للجهاز التشريعي والجهاز القضائي بوصفهما مؤسستين حيويتين في عملية تعزيز الديمقراطية، تمول حكومة الولايات المتحدة من خلال وكالتها للتنمية الدولية برنامجا حكوميا تم وضعه بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتدريب المشرعين والعاملين في الجهاز القضائي وتوفير الدعم اللوجستي للجمعية الوطنية، والمحكمة العليا، ومكتب وزير العدل.

٢٥ – وفي أعقاب تقارير قدمت في أواخر أيار/مايو تفيد بأن بعض اللاجئين من كازامانس قد أعيدوا قسرا، حسب ما يزعم، إلى السنغال، زار ممثلو الحكومة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منطقة الحدود في ٣٠ أيار/مايو. ووجدوا أنه، نتيجة للاشتباكات المسلحة بين متمردي حركة القوى الديمقراطية الانفصالية وقوات غينيا – بيساو المسلحة في أراضي غينيا – بيساو، تم حرق ١١ مترلا في قرية يعيش فيها اللاجئون، مما دفعهم إلى الفرار. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد ٥٣ من اللاجئين بصورة طوعية إلى السنغال، بينما فضّل ٢٦ لاجئا آخر البقاء في غينيا – بيساو.

سادسا – ملاحظات

٢٦ – كما هو الحال في أي وضع مماثل، يشكل بناء السلام في فترة ما بعد الصراع عملية حساسة ومضنية. فإعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب، بما في ذلك تضييق أوجه الخلاف بين مختلف فئات السكان والعمل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية، لا بد أن يستغرق وقتا طويلا. وتزداد صعوبة تحقيق مثل هذا المسعى في بيئة مثل غينيا – بيساو التي خلّف فيها الكفاح المسلح الطويل تركة من الأسلحة يتداولها أفراد المجتمع دون أي ضابط، في ظل

الفقر المتفشي في كل مكان. ومما يدعو للأسف أن التطورات المستجدة خلال الفترة قيد الاستعراض أكدت أن الجهود المبذولة من أجل شفاء هذا البلد وإعادة تعميره لا تزال تواجه صعوبات.

٢٧ - لقد أكدت في تقاريري السابقة ضرورة تقديم الدعم المالي للمؤسسات الديمقراطية الناشئة في غينيا - بيساو من أجل تمكينها من العمل بفعالية ومن أجل ترسيخها. وتم في هذا المجال تقديم مساهمات هامة ساعدت على دعم الجهود المبذولة لتدعيم جدول أعمال بناء السلام في ذلك البلد. ولكن هذا التقرير يبين أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير لتحقيق ذلك. فنظرا لنقص الموارد المالية والتشغيلية اللازمة، لا تزال التدابير الأساسية اللازمة على سبيل المثال لإعادة تشكيل القوات المسلحة وتحقيق التسريح وإعادة الاندماج الفعالين وضمان عمل المؤسسات الحكومية الوطنية بسلاسة، غير كافية. ونتيجة لذلك، لا تزال مؤسسات أساسية غير قادرة على تحقيق أكبر قدر من الكفاءة في تأدية عملها مما يفاقم من مناخ الإحباط والتوتر السائد الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنتاج وتثبيط الاستثمار الاقتصادي.

٢٨ - وكون غينيا - بيساو لا تزال تعتمد اعتمادا كثيفا على المساعدة الأجنبية في تغطية نفقات الدولة لهو مؤشر قوي على الطبيعة المستمرة للصعوبات التي يواجهها البلد في المديين القريب والمتوسط. وسيمثل التغلب على هذه التحديات مسعا جماعيا لا بد له من التزام المجتمع الدولي المتجدد في تقديم المساعدة ومن تأكيد حكومة غينيا - بيساو وشعبها على الإرادة السياسية اللازمة للقيام بما يجب لدفع البلد إلى الأمام. ومن الجلي أنه لا يمكن تحقيق كل شيء بسرعة أو في الوقت نفسه. وإلى جانب الإنجازات التي حققتها عملية إضفاء الديمقراطية في البلد، ينبغي أن تتمكن الإدارة الشفافة لشؤون الدولة من إظهار أن جميع قطاعات المجتمع تشارك في تحمل العبء.

٢٩ - ومن المهم وضع المصالح الوطنية فوق جميع الاعتبارات الأخرى، وذلك رغم الخلافات السياسية القائمة بين مختلف مؤسسات الدولة والتي تعكس التعددية التي تتميز بها الديمقراطية في البلد. ويبدو أن التحفظ الأخير الذي دام طويلا بين الفرعين التنفيذي والتشريعي بشأن تثبيت رئيس الوزراء الذي اختاره الرئيس وبشأن الموافقة على ميزانية وبرنامج عمل الحكومة، يلقي في كثير من الأحيان بظلاله على احتياجات البلد الماسة. وأشعر الآن بالارتياح إذ تم تجاوز هذا المأزق ولأن زعماء البلد عادوا من جديد إلى التركيز على التحديات الوطنية التي تواجههم. وحتى يؤتي الدعم الدولي ثماره على أرض الواقع لا بد أن يكون هناك في جميع الأوقات شريك وطني فعال وموثوق يسير في المقدمة.

٣٠ - وإني أثني على الجهود التي بذلها الرئيس كومبا يالا وحكومته في التشجيع على إقامة علاقات بناءة وتعاونية في المنطقة دون الإقليمية وخصوصا مع الجيران المباشرين لغينيا - بيساو. ومن شأن هذه التحسينات أن تساعد على النهوض بالتجارة عبر الحدود وعلى استتباب الأمن؛ وبالعكس فإن لم تحسن الصلات سيصعب على غينيا - بيساو والبلدان المجاورة لها أن تقيم علاقات طبيعية في مجال التجارة وغيرها من المجالات، فهذه العلاقات تعود بالفائدة على جميع الدول والشعوب المعنية.

٣١ - ورغم كثرة التحديات وكون الجهود محبطة أحيانا، لكنه لا بد للمجتمع الدولي من مواصلة تقديم المساعدة لغينيا - بيساو. ولذا أعرب عن تقديري للدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي لا تزال تدعم جهود التعمير التي تضطلع بها الحكومة، والتي ساهمت أيضا في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لتمويل أنشطة بناء السلام التي يضطلع بها حاليا مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وأثني ثناء خاصا على المساهمة السخية التي قدمتها نيجيريا للمساعدة

على تيسير عملية إعادة تشكيل الجيش، وهو من القطاعات الحاسمة في عملية بناء السلام الجارية.

٣٢ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي، صامويل نانا - سينكام، وموظفي الفريق القطري التابع للأمم المتحدة بكامله لتفانيهم الذي لا يكل في خدمة قضية السلام والاستقرار في غينيا - بيساو. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للمساهمات الهامة التي قدمها أعضاء ذلك الفريق في الميدان في غينيا - بيساو، وأحثهم وأحث جميع الشركاء الآخرين على مواصلة اهتمامهم.